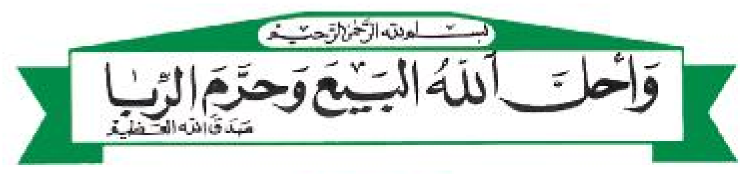




الأزمة المالية والصيرفة الاسلامية

موسى عبد العزيز شحادة

نائب رئيس مجلس الادارة/ المدير العام

البنك الاسلامي الاردني

المؤتمر المصرفي العربي السنوي المنعقد في دبي

تنظيم اتحاد المصارف العربية

خلال الفترة من 19 - 2009/4/20



أبعاد الأزمة المالية

بدايات الأزمة

لم تمر أشهر على أزمة الغذاء الخانقه، حتى برزت أزمة الطاقه وارتفاع سعر البترول، ثم أعقبتها هذه الأزمة الماليه الحاده التي فتحت على العالم افاقاً مجهولة.

لقد ظهرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الاسراف في اصدار انواع متعددة من الأصول المالية، وبما يفوق كثيرا حجم الاقتصاد الحقيقي (السلع والخدمات)، بعد ان اصبحت اسواق الاصول المالية مستقلة عن اسواق السلع والخدمات.

فكما هو معروف، فان هناك نوعين من الاصول، يتمثل النوع الاول في اصول الملكية للموارد العينية من اراض ومصانع وشركات، وهذه الأصول تأخذ في العادة شكل اسهم، وقد تتم المبالغة في قيم اصدار هذه الاسهم عن القيمة الحقيقية للاصول التي تمثلها، الا ان مثل هذا الأمر يبقى محدوداً.

أما النوع الثاني من الاصول، فيتمثل في الأصول المالية للمديونية. ومع ان السياسة المصرفية قد استقرت على مبدأ ربط القدرة على الاستدانة بملكية الاصول العينية وبمراقبة البنوك المركزية، الا ان هذا المبدأ لم يتم احترامه في الولايات المتحدة الامريكية، حيث جرى التوسع غير المنضبط في اصدار الاصول المالية، ورافق ذلك تخلي الاحتياطي الفدرالي، وعدم قيامه بواجب الاشراف والرقابة على بنوك الاستثمار وشركات الاستثمار.



ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل استخدم النظام المـــالي فـــي البلـــدان الصــــناعية مـــا يعـــرف "بالمشـــتقات الماليـــة (FINANCIAL DERIVATIVES)" للتوسع المفرط في حجم الاقراض، فهذه الوســيلة "المشتقات" قادرة على توليد موجات متتالية من الاصول المالية بناء علـــى اصل واحد.

وقد ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة لما أطلق عليـــه أزمـــة "الرهـــون العقارية" في الولايات المتحدة الأمريكية، فالعقار الواحد اعطى مالكه الحق في الاقتراض من البنك، بل الحصول على مزيد من القروض كلما زادت اسعار العقارات في السوق.

ومن ثم قامت شركات وبنوك ومؤسسات (ميني ماي، وفريدي ماي) بشراء القروض العقارية وإصدارها في سندات جرى التداول بهـــا بقـــيم مرتفعة وبمضاربات. وأدَّى هذا التَّوسُّع في منح العقود العقاريَّة إلى ارتفاع الطَّلب على العقارات السَّكنيَّة، ممَّا أدخل إلـــــى السُّـــوق شركـــــــات مقاولات وتطوير عقاري للتجاوب مع الارتفاع في الطَّلـــب خاصَّـــة وأنَّ أسعار العقارات كانت في ازدهـــار وتتصاعد بوتيرة ســـريعة وأحـــدثت تفاؤلاً لدى المستثمريـــن لمزيد من الاقتراض والبناء.

أدَّى الارتفاع الكبير على أســـعار المنـــازل والعقـــارات وحـــالات الازدهار إلى تفاؤل المستثمرين والمطوِّرين والشَّركات العقاريَّـــة إلــــى مزيد من الاقراض لفئات ذوي مخاطر مرتفعة ودخول محدودة، وشـــجَّع ذلك مؤسَّسات ماليَّة لمنح قروض ماليَّـــــــة لأشخاص أو مؤسَّسات بدون ضمانات، ومنحت قروض احتمالات سدادهـــا محفوفة بالمخاطر على أمل تحقيق أرباح أكبر، ولم تتردَّد المصارف والشَّركـــات الماليَّة التي تتعاطى



التَّسليف العقاري في إبرام عقود ائتمان لمن أقدموا على شـــراء وحــدات سكنيَّة بهدف المضاربـــة Speculation والاستفادة من ارتفاع بـــدلات الإيجار والتي كان يعوّل عليهـــــــــا لتسديد أقساط الدُّيون المتوجِّبة على هذه العقارات.

وكانت مؤسَّسات الإقراض تسعـــى لزيادة ما تجنيه مـــن عمـــولات غير آبهة بالقيمة الفعليَّة للعقود، وذلك لأنَّ هذه المؤسَّسات والبنوك كانـــت تقوم بتحويل الإقراض إلى سندات يَكتتب بها المدَّخرون ســـعياً للمـــردود المرتفع والأمن والمضاربة Speculation في الأســـواق علـــى هـــذه السَّندات، وأصبحت الشَّركات والبنوك والصَّناديق الاســـتثماريَّة وبعـــض البنـــوك المركزيَّـــــة تضـــم هـــذه السَّـــندات إلـــى موجوداتهـــا، وأدَّت المضاربـــــــات على هذه السَّندات إلى ارتفاع كبير على أســـعار هـــذه السَّندات.

وعندما بدأ المقترضون بعدم سداد التزامـــاتهم أصـــبحت السَّـــندات مشكوك في تحصيلها، وبدأت أسعار العقارات بسبب الإشباع فـــي السُّوق في الانخفاض، أدَّى ذلك إلى الفوضى والرُّعب وانعدام الثِّقة في الأسواق، الذي بدوره أدَّى إلى تسجيل البنـــوك والشَّركات الحاملة لهـــذه السَّـــندات خسائر ، فقلَّ الإقراض للشَّركات العقاريَّة، وتدافع المســـتثمرون لســـحب رؤوس أموالهم التي ذهبت لاستثمار طويــــــل الأجل، وحصلت أزمة الثِّقة في السَّندات وتدنَّت أسعارها بشدَّة في فترة قصيرة، وعُكست هذه الخسائر على ميزانيَّات الشَّركات الماليَّـــــــة والصَّناديق الاستثماريَّة والمصارف التي اكتتبت بها.

أدَّت أزمة الثِّقة إلى قلَّة السُّيولـــــة لدى المصـــارف فـــي أمريكـــا والدُّول المُرتبطة بها، ممَّا أدى إلـــــى التَّدخُّلات التي أُعلن عنها لـــدعم هذه الشَّركات والمصارف.

وخلاصة القول:

إنَّ البنوك والشَّركات الماليَّة قامت ببيع ديونها علـــــى عملائهـــا التي منحتها لهم مقابل عقارات إلى شركات (التَّوريق) للحصـــول علـــى سيولة نقديَّة.

وقامت شركات (التَّوريق) بإصدار ســندات بقيمـــة هـــذه الـــدُّيون وطرحها في السُّوق للاكتتاب بقيمة أكبر من القيمة التي اشترتها بها مـــن البنوك الأخرى، وجرت على هذه السَّندات مضاربات رفعـــت أســـعارها بأعلى من قيمة العقارات التي سبق وتمَّ تحويلها إليها.

الاسباب الكامنة وراء الأزمة

هناك اسباب كامنه وراء هذه الأزمة تتعدى الاســـباب الظـــاهرة، ويمكن التقدير ان من الأسباب الكامنه ما يلي:

1- طبيعة النظام الرأسمالي، المبني على الحرية المطلقة وعلـــى الفائـــدة الربوية وعلى السعي لتحقيق الربح بدون قيود، وما يؤدى الى الافراط في عمليات الاقراض والتوسع الكبير في اصدار الاصول المالية بدون تغطية حقيقية، وبدون وجود رقابة فعالة من أجهزة الرقابة الحكومية، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر.



2- مع انطلاق العولمة، وتفرد النظام الراسمالي في العالم تقريبا، تراجع دور الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، واصبحت السياسة في خدمة الاعمال، واصبحت الاسواق والقطاع المالي عموما تتمتع بحرية فائقة في ادارة شؤونها، واصبح الشعار السائد "**ان للسوق قوانينه وانه قادر على تصحيح نفسه بنفسه دون تدخل**"، واصبح الهدف الاساسي لكل عمليات الاصلاح في اقتصاديات الدول النامية هو" **كف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد واطلاق يد السوق ليفعل فعله**".

3- العجز الضخم في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأميركي وفي الموازنة الامريكيه، نتيجة تكاليف الحروب الباهظة التي شنتها الولايات المتحدة على العراق وافغانستان وعلى ما سمي بالارهاب، حيث أصبحت هذه التكاليف تحصى بالتريليونات بدلاً من المليارات.

4- هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وعلى العملات الاخرى من بعد الحرب العالمية الثانية، وساعد في ذلك قوة الاقتصاد الأمريكي، والنفوذ القوي لأمريكا على دول العالم، ونتيجة لذلك، اصبح الدولار أداة ادخار لمعظم الفوائض المالية للدول وللشعوب.وهذا الوضع، شجع الولايات المتحدة على التوسع في الانفاق على حساب التوسع في اصدار مزيد من الدولارات، وعلى حساب الفوائض النقدية المتدفقة على أسواقها. وهو ما شكل ضغطاً قوياً على الدولار الأمريكي، وجعله يخسر الكثير من قيمته تجاه العملات الأخرى، وهذا ادى بدوره الى زعزعة الثقه في الاقتصاد الامريكي وفي الدولار كعمله احتياطيه. بل هناك تخوف اكيد من أن تبدأ بلدان العالم التي تدخر احتياطياتها بالدولار بالتحول التدريجي عنه، خشية تكبدها مزيداً



من الخسائر. واذا ماحصل مثل هذا الاحتمال، فان التشاؤم سيسود معظم دول العالم، وتفقد كل ثقتها بالدولار، وبالتالي تعمل على التخلص منه مما يضاعف في سرعة انحدار قيمته، واذا ما حصل ذلك، فان انهياراً للاقتصاد العالمي، الحقيقي منه وغير الحقيقي، قد يصبح امراً محتملاً.

تداعيات الأزمة

وهكذا، لم يقتصر تأثير الأزمة المالية على زيادة المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي نتيجة التوسع المحموم في الأصول المالية، بل ادت أيضاً إلى ما يلي:

1- زعزعة أهم مقوم من مقومات النظام المالي، وهي "الثقة" في هذا النظام.

2- امتدت هذه الأزمة لتعبر الحدود ولتعم كافة بلدان العالم، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة. وقد ساعد على ذلك الترابط بين المؤسسات المالية في مختلف بلدان العالم، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض في ظل "العولمة".

3- لم تقتصر الأزمة على القطاع المالي، بل امتدت لتشمل الاقتصاد الحقيقي (السلع والخدمات)، وأصبحت جميع القطاعات في جميع البلدان ترزح تحت وطأتها.

4- ان هذه الأزمة جعلت الدول الصناعية تتخلى عن اهم مبدأ من مبادىء الرأسمالية وهي الحرية الاقتصادية، وعدم التدخل الحكومي في النشاط



المالي والاقتصادي، حيث نجد الولايات المتحدة وهي أكبر معقل للحرية الاقتصادية واكبر الداعين اليها، بل العاملين على فرضها على بلدان العالم، تعمل على ضخ المليارات من الدولارات في الأسواق دعماً للشركات والبنوك المتعثرة وللحيلولة دون انهيارها، ووصل الأمر بها الى اجراءات هي بمثابة تأميم لبعضها أو امتلاك جزء كبير منها.

أثر الأزمة على بلدان العالم

كما بينا، فان الأزمة قد انتقلت عبر الحدود لتعم كافة بلدان العالم، ولكن بدرجات متفاوتة. فبعض هذه البلدان تأثر بالأزمة بصورة مباشرة، وبعضها الآخر كان تأثرها بصورة غير مباشرة. والتأثيرات المباشرة تحصل عندما تكون هناك علاقات قوية للاجهزة المصرفية المحلية، مع الأسواق المالية العالمية، ولا سيما عندما تكون محافظها المالية تستحوذ على اصول غير سليمة.

أما التأثيرات غير المباشرة، فتتمثل في تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي، المتمثل في انتاج وتسويق السلع والخدمات. فصادرات الدول من السلع والخدمات تتأثر سلباً بهذه الأزمة، اما مستورداتها فتتأثر ايجاباً، وتظهر محصلة هذه التأثيرات على حجم فائض او عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وايضاً على حجم فائض او عجز موازنة الدولة، نتيجة لتأثر قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الايرادات المقابلة للنفقات العامة، وما يستتبع ذلك من تأثيرات على مستوى كل من الاستثمار، والبطالة والاسعار وبالتالي على مستوى معيشة المواطنين.

ومن هنا، يأتي تفاوت تأثير هذه الأزمة من بلد لآخر، حسب طبيعة اقتصاد البلد ومكوناته واوزان هذه المكونات، والعلاقة مع الاقتصاد الخارجي، ونوعية هذه العلاقة. وان اكثر البلدان تأثراً بهذه الأزمة وبتبعاتها هي البلدان التي ترتكز اقتصادياتها على التصدير ولها مدخرات كبيرة بالدولار الأمريكي، كالصين والهند واليابان وبلدان الخليج، ومع استمرار ضغط هذه الأزمة على الدولار، قد تتخوف هذه البلدان من استمرار انحدار قيمته.

معالجة الأزمة

تمحورت معالجات الدول والتجمعات الاقليميه والدوليه للأزمة المالية على ضخ المزيد من السيوله النقديه في الاسواق، وتخفيض اسعار الفائده، فالولايات المتحده الامريكية مثلاً خفضت أسعار الفائدة الى ما يقارب الصفر، على امل تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

وقد عقدت قمة العشرين في لندن بتاريخ 2009/4/2، بهدف استعادة النمو الاقتصادي العالمي، وقد جاءت قراراتها في نفس الاتجاه، بالاضافه الى اجراء بعض الاصلاحات على هيكلية النظام المالي الدولي، وفيما يلي اهم ما نشر عن هذه القرارت:

1- تعزيز سلطة صندوق النقد الدولي، وايلاء الصندوق مسؤولية اكبر في الاشراف على الاقتصاد العالمي.
2- تخصيص (500) مليار دولار لصندوق النقد الدولي لتصل موارده الى (750) مليار دولار، لتعزيز دوره وتمكينه من تقديم القروض للاقتصاديات المتعثرة.



3- تقديم مبلغ (250) مليار دولارأخرى لصندوق النقد الــدولي لتعزيــز حقوق السحب الخاصة (أو خدمة السحب على المكشوف) التي تمكــن الدول من الاقتراض منها.

4- الاتفاق على أن يقوم صندوق النقد الدولي بتوفير مبلغ ستة مليــارات دولار من خلال بيع بعض احتياطياته من الذهب، وذلك لزيادة عمليات الإقراض للدول الأكثر فقرا في العالم.

5- رصد مبلغ (250) مليار دولار أمريكي لتمويل الخطوات والإجراءات التي من شأنها أن تعزز وتنشِّط حركة التجارة العالمية.

6- تخصيص مبلغ (100) مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العــالم للتمكن من تقديم القروض للدول الفقيرة.

7- اتخاذ اجراءات صارمة ضد المكافآت الكبيرة لمدراء البنوك.

8- إنشاء مجلس عالمي للاستقرار المالي ليعمل مع صندوق النقد الدولي، ويكون مسؤولا عن التأكد من سلامة العمليات المالية العابرة للحــدود بين الدول ويقدم آلية إنذار مبكر للنظام المالي.

9- اجراء المزيد من عمليات التنظيم والرقابة على صــناديق الاســتثمار السيادية والوكالات الإئتمانية.

10- الاتفاق على اعتماد نهج مشترك لتنظيف المصارف مــن الــديون السامة أو المعدومة.

11- فرض عقوبات على دول الملاذات الضريبيه.

12- الغاء السرية المصرفية.

قد تنجح عملية ضخ السيوله النقديه في تحريــك عجلــة الاقتصــاد العالمي، الا ان ما تفعله هذه العمليه من التوسع الكبير في القاعدة النقدية، وما ينتظر من زيادة في معدل دوران تلك الكتلــة مــع تحــرك عجلــة الاقتصاد، سيستتبعها بالتاكيد حالة غير مسبوقة من التضخم على مســتوى



العالم وانهيار في قيمة العملات، ولا سيما الدولار الامريكي الذي يشـــكل الاحتياطي لمعظم عملات العالم.

وهكذا، قد تنجح هذه الخطط في جعل الوجه الحالي للأزمـــة باهتـــاً نوعاً ما، ولكن الخشية من ان يترتب على هذه المعالجة انكشـــاف وجهـــاً جديداً لأزمة جديدة من أزمات النظام الرأسمالي، قد تكون أكثـــر ايلامـــاً، **وعندها ستتمثل الأزمة في تضخم هائل وفي انهيار قيمة العملات.**

الصيرفة الاسلامية والأزمة

ضوابط العمل المصرفي الإسلامي



يرتكز الاقتصاد الإسلامي على حزمة من القيم الأخلاقيَّة والإنسانيَّة التي تجسِّدها أحكام الشَّريعة الإسلاميَّة، وبه حزمة من الضَّوابط والثَّوابت والمبادئ التي بُنيت عليها الصِّناعة المصرفيَّة وحدَّدت أُطرها بضرورة الشَّفافيَّة المتناهية في جميع أعمالها، فحُرمة الفائدة ليست الميزة الوحيدة في هذه الصِّناعة، بل أضيف إليها ارتباط التِّمويل بالاقتصاد العيني، بمعنى أنَّ أي تمويل هو إما بيع مرابحة أو مساومة أو سلم أو غيرها من البيوع والمعاملات، ومُرتبط بالبضاعة أوالعَين المبيعة، وأنَّ البيوع مُرتبطة بدراسة جليَّة وتقويم عام للمتعامل وتدفُّقاته النَّقديَّة ومقدرته على السَّداد. وإذا أُعسر في الدَّفع فهناك الحل في عدم إضافة أي تكلفة عليه. كما أنَّ هناك ضوابط الرَّهن أو الكفالة.

ولا يجوز أن يُباع الدَّين بأكثر أو أقل من قيمته، وإذا تمَّ إصدار سندات لهذه المعاملات (صكوك) يكون هناك ضوابط للتَّقييم للموجودات التي تمثِّل أعياناً أو منافع لمكوِّنات السَّند.

كما أنَّ الاستلام والتَّسليم للمبيع أو البضاعة لها ضوابطها الشَّرعيَّة، ولا يجوز المضاربة (Speculation)، ولا يجوز الضَّرر أوالإضرار بأطراف العلاقة في السَّند أو الدَّين والضَّوابط الشَّرعيَّة كثيرة ولا داعٍ لحصرها هنا، ويكفي أنَّ هذه الضَّوابط مستمدَّة من القرآن والسَّنة النَّبويَّة لتكون خيراً للبشريَّة، وليست كالقوانين الوضعيَّة التي يضعها البشر.

أثر الأزمة على المصارف الاسلامية



صحيح ان المصارف الاسلامية لا تتعامل بالفائدة الربوية ولا تتبع آلياتها، ولا تتعامل بالأدوات المالية المرتبطة بالفائدة الربوية، ومن المفترض أنها لا تتعامل بالمشتقات المالية، وانها ملزمه بتطبيق القواعد التي تضعها البنوك المركزية، كما يشمل التَّمويل الإسلامي على مشاركة المخاطر لأطراف العلاقة، ويتحمَّل بعضهم البعض وليس مجرَّد نقل المخاطر إلى أطراف أُخرى التي يتم غالباً استغلال نقل هذه المخاطر في النَّظام المالي الغربي. ومن هنا جاء التقدير بانها لن تتأثر بالأزمة، وان تأثرها، ان وجد، سيكون أقل من تأثر البنوك التقليدية بها.

وقد يكون هذا صحيحاً بعمومياته، غير ان علينا ان نعي ان المصارف الاسلامية بحكم الواقع، تجري معاملاتها في نظم واسواق اقتصادية، لا تراعي جميع موجبات الشريعة الاسلامية، وهي نفس النظم والأسواق التي تتعامل معها البنوك التقليدية، وعلى ذلك فان تأثرها بالأزمة سيكون مؤكداً، غير ان درجة هذا التأثر قد يكون أقل من تأثر البنوك التقليدية، ويعتمد الى حدٍ ما على تعاملاتها مع الأسواق المختلفه، فهي على سبيل المثال:

1- تتعامل باوعية ادخارية لا قيود على الايداع والسحب منها، وان تأثر ارصدة هذه الحسابات، يعتمد على تاثر اصحابها باوضاع الازمه، وعلى درجة ثقتهم في قدرة المصرف على مواجهة الازمه.

2- تتعامل مع البنوك الخارجية من أجل تسهيل معاملاتها الخارجية، وايضاً من أجل المتاجرة بالسلع الدولية، وتأثرها في هذا المجال يعتمد على درجة التحوط التي يتم اتخاذها.



3- تتعامل مع بورصات الأسهم، واسعار مقتنياتها من هذه الاسهم تخضع لاسعار التداول في تلك البورصات، والتي انهارات مع بدايات ظهور الأزمة.

4- تتعامل مع سوق التمويل، والتي تأثرت مع انعكاسات الأزمة على النشاط الاقتصادي، كما أن تمويلاتها التي تتحول تلقائياً الى ديون، لا شك بتأثر تحصيلها مع تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل عام.

5- تتعامل مع اسواق الأصول العينية من عقارات وغيرها، وأن أسعار مقتنياتها من هذه الأصول قد تراجعت هي الاخرى مع الأزمة.

الدعوة لتبني نموذج الصيرفة الاسلامية دولياً

في خضم الأزمة المالية، ظهرت أصوات تنادي بتبني نموذج الصيرفة الاسلامية لتجاوز مثل هذه الأزمة، ومثل هذه الدعوات هي بالتأكيد صادقة، إلا أن نموذج الصيرفة الاسلامية الذي يدعون إليه هو بالتأكيد ليس النموذج المطبق حالياً، إنما يدعون الى نموذج الصيرفة الاسلامية الذي يقوم بالأساس على صيغ **المشاركة** والتوظيف المباشر للاموال، بالاضافه الى قواعد وضوابط التعامل الشرعي الاخرى.

وان هذه الدعوة لتطبيق الصيرفة الاسلامية يجب ان تشمل تهيئة البيئة المناسبة لممارسة المصارف الاسلامية لأنشطتها. فالبيئة القائمة حالياً، سواءً من الناحيه الاقتصادية اوالاجتماعية اوالتشريعية لا تراعي جميع موجبات الشريعة الاسلامية، وقد لا يكون البعض مدركاً ان الأحكام الشرعيه كل لا يتجزأ، وان الأخذ ببعضها وترك بعضها الآخر يولد



اشكاليات، ليس أقلها الايهام بان هناك تطبيق كامل للشـــريعه الاســـلاميه. وهذا ما حذر منه المولى عز وجل عندما قال وقوله الحق:

....أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ))[البقرة:85

وكنتيجه لواقع البيئة السائدة حالياً والتي لا تراعي جميع موجبـــات الشريعة الاسلامية، فان المصارف الاسلامية وجدت نفسها في وضع **اشبه بالوضع التنافسي غير المتكافىء مع** البنوك التقليدية، وهو ما حدا بها الى أن تنساق الى مسايرة هذه البنوك في طابعها العام، والدخول معهـــا فـــي منافسة على **قاعدة المصالح المادية**، وإلى تبني سياسات وأساليب وأدوات في عملياتها قد لا تكون هي الأكثر تعبيراً عن رسالتها ونهجها التنمـــوي، بل قد تكون اقرب **لمحاكاة** ما هو لدى البنوك التقليدية من تطبيقات، سواء كان ذلك في مجال جذب الأموال او في مجال توظيف تلك الأموال. ومن مظاهر هذه المحاكاة ما يلي:

أ **ففي مجال جذب الأموال**، تم التركيز على الاوعية الادخاريـــة التي لها مقابل في البنوك التقليدية، مثل الحسابات الجارية وتحت الطلـــب والتوفير وتحت اشعار ولاجل، ووفقاً للتطبيقات الحالية فان ارصدة هـــذه الحسابات غير مضمونة الاستقرار لان الايداع والسحب منها يعتمد علـــى ارادة اصحابها.

وبالمقابل لم يجر تفعيل كاف للاوعية الادخارية الاخرى التي تعبِّر بصورة افضل عن طبيعة المصارف الاســـلامية وتميُّزهـــا، كحســـابات الاستثمار المقيدة/ المخصصة والمحافظ الاستثمارية/ الصكوك الاسلامية،



والتي تتسم ارصدتها بالاستقرار لارتباطها باستثمارات محددة او معينة، وان كان قد بدأ في السنوات الأخيرة توجهاً لمثل هذا التفعيل.

- **وفي مجال توظيف الأموال، آثرت** المصارف الاسلامية **الأمان** والسلامة، بالتركيز على صيغ توظيف الأموال الأقرب للصيغ التي تطبقها البنوك التقليدية، والتي تتسم تدفقاتها النقدية بالوضوح، حيث وجهت معظم توظيفاتها المالية نحو **صيغة تمويل المرابحة**، وابتعدت عن صيغة **المشاركه، مع أنها أكثر تعبيراً عن مقاصد الشريعة في توظيف الأموال.** ويعزى ذلك للارتفاع في درجة مخاطرتها **لكونها تقوم في الأساس على الأمانة**، خاصة **في** ظل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه الايام والتي تحكمها **علاقات ومصالح مادية، اكثر مما تحكمها قيم واخلاقيات الاسلام في التعامل المالي، وفي ظل القيود التي تفرضها التشريعات والسلطات الرقابية والبنوك المركزية.**

- **وهكذا، وجدت المصارف الاسلامية نفسها محكومة لجدلية مُحَدِّدَة للموارد المالية واستخداماتها، بداياتها "أوعية ادخارية لجذب الموارد المالية لا تضمن استقرارها"، ونهاياتها "توظيفات مالية ترتكز على صيغة تمويل المرابحة"، وهي صيغة أقل تعبيرا عن رسالة المصارف الاسلامية ونهجها التنموي.** كما أنها هي الأخرى تنطوي على مخاطر كتثبيت العائد والتخلف عن تسديد اقساطها عند الاستحقاق.

النموذج المفضل للمصرف الاسلامي



يتطلب النموذج المفضل للمصرف الاسلامي ربط الموارد المالية التي يتم استقطابها من خلال الاوعية الادخارية باستثماراتها، وان يتم توفير سوق ثانوي لتداول الحقوق على هذه الاستثمارات.

أما من ناحية توظيف الأموال، فان الأمر يستلزم من المصرف الاسلامي الدخول مباشرة في عمليات وانشطة استثمارية ذات طبيعة فنية متخصصة في مختلف القطاعات من تجارية وصناعية وزراعية وعقارية وغيرها، وتكوين اجهزة ادارية وفنية متخصصة لمتابعة ومراقبة وضبط اعمال وايرادات ومصاريف مثل هذه الاستثمارات. وهذا ما يستدعي بيئة تشريعية وتنظيمية ورقابية تسهل عمل المصارف الاسلامية ليكون نموذج المصرف الاسلامي قد اقترب بعض الشيء من نموذج **الشركة الاستثمارية، وابتعد بعض الشيء عن نموذج البنك التقليدي السائد**، حيث يأخذ من النموذج الأول ما يعينه على القيام بأعمال توظيف الاموال وفقاً لمقاصد الشريعة، ويأخذ من النموذج الثاني ما يعينه على تقديم الخدمات المصرفية الاعتيادية.

فالصيرفة الاسلامية هي جانباً من تجسيد نظرة الإسلام للمال ووظيفته في الوجود، فالمال في نظر الإسلام هو مال الله، وان الإنسان مستخلف فيه كجزء من استخلافه في الأرض، لينفقه في إعمارها وتهيئتها للحياة الانسانية، وفقاً للسنن التي أودعها الله سبحانه وتعالى في الكون، وعلى هدىً من الشرائع السماوية المنزلة على رسله، وخاتمتها الشريعة الإسلامية المنزلة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، والتي تدعو الانسان للسير على نهج الله القويم وصراطه المستقيم، واطاعة أوامره واجتناب نواهيه، وابتغاء مرضاته، وان يستشعر مراقبته عند ممارسة أي نشاط من الأنشطة الحياتية.



وعلى ذلك، لا يكفي لنموذج المصرف الإسلامي اجتناب ما حرمته الشريعة، وانما الامر يقتضي منه ايضاً العمل على تحقيق مقاصد الشريعه في كل المعاملات والتعاملات التي يجريها المصرف، وهو ما يعنـــي ان تكون معاملاته وتعاملاته فيها نفع واضح للناس.

الخلاصـــــة

ولعلَّ من المناسب الإشارة هنـــا إلــــى أنَّ اســتمرار التــزام المصارف الإسلاميَّة بالأحكام الشَّرعيَّة التي تعمـــل وِفقهــــا، وكذلك



توجيه استثماراتها وسيولتها إلى المشاريع المجدية والتمويلات المدروسة والتحوُّط والتَّحفُّظ سيزيدها حماية في ظل الأزمة التي تطال الجميع. ممَّا يتوجَّب على إدارات هذه المصارف مزيداً من إعطاء الأولويَّة إلى الممارسات الرَّشيدة وإدارة المخاطر الكفؤة في المؤسَّسات الإسلاميَّة لتستمر في عطائها الخيِّر.

وأخيراً أودُّ الإشارة والدَّعوة هنا إلى البنوك (التَّقليديَّة والإسلاميَّة) والدُّول (العربيَّة والإسلاميَّة) بأنَّها مطالبة بأن تقوم بمراجعة سياسات الاستثمار لديها لتتحوَّل استثماراتها إلى الدُّول العربيَّة والإسلاميَّة، والتي تُعتبر أكثر أمناً، بدلاً من تركيزها على أسواق الغرب لبناء تعامل واقتصاد عربي إسلامي وتسهيل حركة العمالة بين هذه الدُّول.

ونظام الاقتصاد الاسلامي الذي يقوم على القيم والاخلاق والتوازن بين المادية والروحانية، وتفاعل رأس المال مع العمل وبمراعاة قواعد الاستثمار والتمويل الاسلامي، يمكن أن يكون شريكاً في النظام المالي العالمي للخروج من الأزمة والتخفيف من حدتها والابتعاد عن تجارة الديون وتحقيق الاستقرار في الأسواق العالمية، لأن النظام الاسلامي مرتبط مباشرة بالاقتصاد الحقيقي، وبالتالي، فإن المصارف الاسلامية لا تتأثر إلا بتأثر الاقتصاد الحقيقي فقط.

والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،